تعزيز حقوق الإنسان في ليبيا
ENHANCING HUMAN RIGHTS IN LIBYA

لا سلام بدون عدالة
No Peace Without Justice

تحسين قدرات المجتمع المدني الليبي

في مجال تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

دراسة حول نشاطات منظمات المجتمع المدني الليبية وحاجياتها ومدى تعاونها مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

إعـــداد :

الأستاذ/ إسلام أبو العينين الدكتور/ عبد المنعم الحر

2021

فهـــرس المحتويـــات

1. الجهة القائمة على الدراسة «منظمة لا سلام بدون عدالة NPWJ» 7
2. القائمون بإعداد الدراســـة 7
3. غـرض الدراســة 7
4. ليبيا والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان 9
5. نطاق الدراسة ومنهجيتها 12
6. تحديات وصعوبات واجهتها الدراسة 13
7. منظمات المجتمع المدني الليبية والإطار القانوني 15
8. مجالات عمل المنظمات الليبية غير الحكومية 17
9. مجالات نشاط المنظمات الليبية غير الحكومية 19
10. النطاق الجغرافي لعمل المنظمات الليبية غير الحكومية 20
11. نشاط المنظمات الليبية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان 21
12. مشاركة المنظمات الليبية غير الحكومية في أنشطة لها علاقة بحقوق الإنسان 22
13. إنجاز تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا منذ سنة 2011 23
14. توافر موظفين متفرّغين لدى المنظمات الليبية غير الحكومية 23
15. توافر متطوعين لدى المنظمات الليبية غير الحكومية 24
16. مصادر تمويل المنظمات الليبية غير الحكومية (كانت الإجابة اختياريّة) 25
17. تعاون المنظمات الليبية غير الحكومية مع منظمات غير حكومية دولية 28
18. تعاون المنظمات الليبية غير الحكومية مع منظمات الأمم المتحدة 29
19. تقديم تقارير حقوق الإنسان إلى آليات الأمم المتّحدة 30
20. صعوبات تعيق عمل المنظمات الليبية غير الحكومية 31
21. أهم حاجيات المنظمات الليبية غير الحكومية 33
22. أهم التدريبات والبرامج اللازمة لتعزيز قدرات المنظمات الليبية غير الحكومية 34
23. أبرز القضايا التي يجب التركيز عليها في مجال حقوق الإنسان في ليبيا 36
24. نتائج الدراســـة 36
25. التوصيـــات 37

فهـــرس الاشكـــال

الشكل (1) مجالات عمل المنظمات الليبية غير الحكومية 18

الشكل (2) مجالات نشاط المنظمات الليبية غير الحكومية 19

الشكل (3) النطاق الجغرافي لعمل المنظمات الليبية غير الحكومية 21

الشكل (4) نشاط المنظمات الليبية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان 22

الشكل (5) مشاركة المنظمات الليبية غير الحكومية في أنشطة لها علاقة بحقوق الإنسان 22

الشكل (6) إنجاز تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا منذ سنة 2011 23

الشكل (7) توافر موظفين متفرغين لدى المنظمات الليبية غير الحكومية 24

الشكل (8) توافر متطوعين لدى المنظمات الليبية غير الحكومية 25

الشكل (9) مصادر تمويل المنظمات الليبية غير الحكومية 28

الشكل (10) تعاون المنظمات الليبية غير الحكومية مع منظمات غير حكومية دولية 28

الشكل (11): تعاون المنظمات الليبية غير الحكومية مع منظمات الأمم المتحدة 30

الشكل (12) تقديم تقارير حقوق الإنسان إلى آليات الأمم المتحدة 31

الشكل (13) صعوبات تعيق عمل المنظمات الليبية غير الحكومية 33

الشكل (14) أهم حاجيات المنظمات الليبية غير الحكومية 34

الشكل (15) أهم التدريبات والبرامج لتعزيز قدرات المنظمات الليبية غير الحكومية 35

1. الجهة القائمة على الدراسة «منظمة لا سلام بدون عدالة NPWJ»

تأسست منظمة «لا سلام بدون عدالة» **NPWJ** عام 1994، وهي منظمة غير حكومية دولية مسجلة في إيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، ولها مكتب ميداني في تركيا، ومكتب إقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تونس، بالإضافة إلى مكتبها في ليبيا. وقد عملت على مدار عقدين من الزّمن في قضايا حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والمساءلة وجبر الضّرر في كثير من أوضاع النّزاعات المسلّحة وما بعدها، كما عملت في مجال تنفيذ أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتوفير خدمات التدريب وبناء القدرات في مجال إعداد التقارير وتنفيذ التوصيات ومتابعتها لأصحاب المصلحة، بما في ذلك قادة المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان.

وتعمل المنظّمة في ليبيا منذ عام 2011 في مجالات حقوق الإنسان والمساءلة والعدالة الانتقالية وإصلاح المنظومة القضائية وغيرها من القضايا ذات الصلة، كما تقدم الدّعم والمشورة لكثير من الوزارات والمنظّمات والمؤسسات، وتصدر أوراقًا بحثية ودراسات وتقارير في الشأن الليبي.

2. القائمون بإعداد الدراســـــة

أعد هذه الدراسة كلٌّ من: الأستاذ/ إسلام أبو العينين – المحامي ومدير البرامج بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والدكتور/ عبد المنعم الحر – أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ليبيا.

الاسم	رقم المحمول	البريد الإلكتروني
إسلام أبو العينين	+201280006780	eslamaohr@gmail.com
عبد المنعم الحر	+218913728910	aabedmnam@yahoo.com

ويتوجه الباحثان بالشكر للاستاذ/ ياسين قصيبي، من مكتب منظمة «لا سلام بدون عدالة» في ليبيا للدعم التقني في اعداد الدراسة.

3. غـــرض الدراســـة

تستهدف الدراسة بشكل عام المساهمة في خلق بيئة مواتية لتعزيز حالة حقوق الإنسان والمساءلة وحمايتها في ليبيا، ورفع قدرات الحكومة الليبية في مجال حقوق الإنسان وتعاونها مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز العلاقة مع المنظمات الليبية غير الحكومية وخاصة منها العاملة في مجال حقوق الإنسان، وبحث سبل تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني الليبية، وإمدادها بالخبرات اللازمة إن أمكن والدعم التقني اللازم، وذلك من خلال ما يلي:

- تحسين نظام الإبلاغ الشامل وتقديم تقارير الحكومة الليبية إلى منظومة آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما يضمن تنفيذ خطة العمل المعتمدة ومتابعتها في الوقت المناسب.
- رفع قدرات المجتمع المدني الليبي في حماية حقوق الإنسان ومناصرتها على كل الأصعدة.
- المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني مع منظومة آليات الأمم المتحدة والاستفادة منها، ودعم حالة حقوق الإنسان وزيادة المساءلة على كل المستويات.
- ريادة المشاركة والحوار بين منظمات المجتمع المدني الليبية والسلطات الحكومية المعنية، من جهة، ومنظمات المجتمع المدني الليبية ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية أثناء بناء قدراتها على المناصرة لتحسين حقوق الإنسان، من جهة أخرى.

وتتمحور رؤية منظمة «لا سلام بدون عدالة» في تنفيذها للمشروع حول استهداف منظمات المجتمع المدني الليبية. وسعيًا إلى بلوغ الهدف المنشود، جرى إعداد هذه الدراسة عن واقع منظمات المجتمع المدني الليبية، بما يشمل النشأة التاريخية وواقع المجتمع المدني قبل الثورة، والواقع ما بعد الثورة وما صاحبه من زيادة كبيرة في تأسيس منظمات المجتمع المدني.

وستعمل الدراسة على تصنيف منظمات المجتمع المدني الليبية حسب الفئة وطبيعة النشاط ومجال العمل، وتحديث قاعدة بيانات منظمات المجتمع المدني الليبية والحفاظ عليها، ومتابعة تأثير الأنشطة، والإسهام في تقييم الأثر كمّاً ونوعًا.

وتستهدف الدراسة أيضاً تحليل مدى معرفة المنظمات غير الحكومية بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها ليبيا ومواقفها منها، والتعريف بمنظومة الآليات الدولية لحقوق الإنسان التعاهدية أو غير التعاهدية، وكيفية التعاون معها والاستفادة منها لتعزيز حالة حقوق الإنسان؛وتقييم مدى تفاعل منظمات المجتمع المدني الليبية غير الحكومية مع الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة، وتحديد الفجوات في صفوف أصحاب المصلحة المعنيين للعمل على بناء القدرات، وإيضاح الفرص والأولويات والاحتياجات التي تطلبها المنظمات الليبية غير الحكومية لبناء قدراتها ودعم مزيد من الأنشطة والسعي إلى تنفيذها.

وتستكمل الدراسة الجهود السابقة لمنظمة «لا سلام بدون عدالة» التي أصدرت دراسة حول «تحديات واحتياجات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الطفولة وحقوق الإنسان ما بعد 2014». ومن أهم ما خلصت إليه تلك الدراسة ما يلي:[1]

1 – دراسة حول «تحديات واحتياجات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الطفولة وحقوق الإنسان ما بعد 2014» – ناصر الككلي – 2019.

1. انخفاض ملحوظ في فاعلية المنظمات الحقوقية على أرض الواقع رغم ارتفاع معدلات التأسيس بعد عام 2011.
2. توقف عدد من المنظمات عن العمل بسبب نقص التمويل وسوء الظروف الأمنية والنزاع المسلح.
3. كثرة التحديات والصعوبات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني.
4. اضطرار عدد كبير من المنظمات الحكومية غير الدولية إلى مغادرة ليبيا.
5. قلة الدعم الحكومي والخارجي واعتماد المنظمات على التمويل الذاتي.
6. عدم توفر برامج وتدريبات متخصصة على الآليات الدولية لحقوق الإنسان وكتابة التقارير والرصد والتحقيق الميداني حول حقوق الإنسان.
7. حاجة منظمات المجتمع المدني إلى بناء القدرات واكتساب ثقة الحكومة والمجتمع بشكل عام.
8. عدم وجود قانون ينظم عمل المجتمع المدني، وغياب سلطة وطنية موحدة وواضحة، بما ينمي الشعور لدى منظمات المجتمع المدني بأنها تعمل في مجال خطر وغير مستقر.

وفي سياق المشروع الحالي «تحسين قدرات الحكومة الليبية والمجتمع المدني في مجال تقديم التقارير إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، ينبغي تحديث تلك الدراسة أولا بما يشمل جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، لا سيما الحقوق المتعلقة بالاتفاقيات الدولية التي تُوَجِّه منظمة «لا سلام بدون عدالة» أنشطتها في ليبيا إليها، وثانياً بما يعكس التطورات المستجدة في واقع منظمات المجتمع المدني الليبية خلال تلك الفترة.

وتهدف الدارسة كذلك إلى اختيار المستفيدين من برنامج بناء القدرات الخاص بهيئات المعاهدات وغيرها من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي تُنفذها منظمة لا سلام بدون عدالة في ليبيا، وستركز الدراسة على منظمات المجتمع المدني الليبية والعاملين فيها وخاصة منها التي تنشط في مجال حقوق الإنسان.

4. ليبيا والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان

ليبيا طرف في كثير من معاهدات حقوق الإنسان وبروتوكولاتها وآلياتها المصممة لضمان حماية الجميع من مجموعة واسعة من الانتهاكات وإدراج هذه الحماية في الالتزامات الوطنية. ومع ذلك، فإن الأوضاع المضطربة التي شهدتها ليبيا خلال العقد الماضي جعلت البلاد تكافح من أجل الوفاء بهذه الالتزامات، حيث تطلب كل هيئة من هيئات معاهدات حقوق الإنسان تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز والتحديات المعترضة والاستجابة للتوصيات. وقد تأخرت ليبيا في تقديم كل التقارير المطلوبة إلى تلك الآليات باستثناء

تقرير عام 2019 إلى لجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم،[1] وتقرير الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.[2]

وتتّسم عملية تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (الآليات التعاهدية والاستعراض الدوري الشامل) بالأهمية لما توفره من فرصة مهمة لبدء حوار وطني حول حالة حقوق الإنسان في الدولة، وتحديد أهم التحديات، ونقاط القوة، ومجالات التدخل، وآليات العمل مع مختلف أصحاب المصلحة من هياكل حكومية وغيرها، وبناء شبكات وتحالفات لتعزيز حقوق الإنسان لجميع شرائح المجتمع من خلال اعتماد نهج حقوق الإنسان وضمان الكفاءة والاستدامة. وتجدر الإشارة إلى أن عملية تقديم التقارير مهمة صعبة حتى بالنسبة للدول الأكثر استقرارًا من الناحية السياسية. وتخلّف ليبيا عن الوفاء بالتزاماتها مردّه إلى ما يواجهه البلد من تحديات كثيرة مرتبطة بالحرب الأهلية وتشرذم المؤسسات والانقسام السياسي.

موقف ليبيا من التوقيع والتصديق على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان[3]

1. الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

الاتفاقية	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	اتفاقية حقوق الطفل	اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة	اتفاقية حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري
الموقف	x	x	x	x	x	x	x	x	–
التوقيع								1 مايو 2008	–
الانضمام	15 مايو 1970	15 مايو 1970	16 مايو 1989	3 يوليو 1968	16 مايو 1989	15 إبريل 1993	18 يونيو 2004	13 فبراير 2018	–

1 - https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CMW/C/LBY/CO/1&tLang=En

2 - https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/LYIndex.aspx

3 - https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=99&tLang=AR

2. موقف ليبيا من البروتوكولات الاختيارية

البروتوكول	البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب	البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	البروتوكول الاختياري لاتفاقية الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة
الموقف	–	x	–	–	x	x	x	–
الانضمام	–	16 مايو 1989	–	–	18 يونيو 2004	29 أكتوبر 2004	18 يونيو 2004	–

3. قبول الإجراءات المتعلقة بالتحقيق

م	الإجـــراء	الاتفاقيـــة	قبول الإجراء	تاريخ القبول
1. 1	الإجراء المتعلق بالتحقيق بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادة 20	نعم	16 مايو 1989
2. 2	الإجراء المتعلق بالتحقيق بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 33	–	
3. 3	الإجراء المتعلق بالتحقيق بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادتان 8 و9	نعم	18 يونيو 2004
4. 4	الإجراء المتعلق بالتحقيق بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء تقديم البلاغات، المادة 13	–	
5. 5	الإجراء المتعلق بالتحقيق بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 6 و7	–	
6	الإجراء المتعلق بالتحقيق بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11	–	

5. نطاق الدراسة ومنهجيتها

يستهدف إعداد هذه الدراسة تحسين قدرات الحكومة الليبية والمجتمع المدني الليبي في مجال تقديم التقارير إلىٰ آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ويُقَدَّر الإطار الزمني بـ 24 شهرًا علىٰ نطاق جغرافي يمتد إلىٰ ليبيا كلها لضمان التنوع، ويستهدف منظمات المجتمع المدني الليبية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم من المهنيين العاملين في مجال حقوق الإنسان، مع تَوَخِّي التنوع الجندري للفئات المستهدفة.

اعتمدت هذه الدّراسة علىٰ المنهج المقارن التحليلي والمنهج الإحصائي التحليلي للبيانات التي جُمِعَت لدى عدد من منظّمات المجتمع المدني الليبيّة العاملة في مجال حقوق الإنسان حسب الخطوات التّالية:

- أعدّ الفريق استمارة لجمع المعلومات، اشتملت علىٰ **جزء أول** خاص بالبيانات الأساسية للمنظمة (تأسيس المنظمة – تاريخ التأسيس – الممثل القانوني – عدد أعضاء الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة – بيانات التواصل مع المنظمة، وتشمل: البريد الإلكتروني، ورقم الهاتف، والموقع الإلكتروني، وعناوين المنظمة علىٰ وسائل التواصل الاجتماعي– مجالات النشاط وأنواعه – النطاق الجغرافي – أهداف المنظمة) **وجزء ثانٍ** خاص بـ (تنفيذ الأنشطة الخاصة بحقوق الإنسان أو المشاركة فيها – إعداد تقارير حول حقوق الإنسان – مدى توافر موظفين متطوعين –التعاون مع منظمات غير حكومية – التعاون مع منظمات الأمم المتحدة – تقديم تقارير إلىٰ المفوضية السامية لحقوق الإنسان أو الآليات الدولية لحقوق الإنسان – الصعوبات التي تواجه الجمعيات – أهم حاجيات الجمعيات – التدريبات والبرامج التي تحتاجها الجمعية – أبرز القضايا).
- اعتمد الباحثان قائمة بمنظمات المجتمع المدني الليبية أعدتها مفوضية المجتمع المدني تُعنىٰ، في جملة أمور، بإشهار منظمات المجتمع المدني المحلية وتسجيل فروع المنظمات الدولية، وإدارة قاعدة بيانات منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية والعمل علىٰ تطويرها وتحديثها.[1] وتتواجد فىٰ المفوضية حالياً سجلات إلكترونية تحوي بيانات 5500 منظمة محلية و67 منظمة دولية. وتأمل المفوضية أن يُتوصَّل إلىٰ تطوير السجلات والبيانات التي تتضمنها مع أحد الشركاء المحليين أو الدوليين وفق معايير علمية عالية الجودة.[2]

---

1 – التقرير الأول لمفوضية المجتمع المدني «حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا»، مفوضية المجتمع المدني عام 2018 ص 11.

2 – التقرير الأول لمفوضية المجتمع المدني «حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا»، مفوضية المجتمع المدني عام 2018 ص 17.

6. تحديات وصعوبات واجهتها الدراسة

أُرسل الاستبيان إلى المنظمات الليبية بدءًا من تاريخ 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 بالطرق الآتية:

- البريد الإلكتروني إلى قائمة المنظمات الليبية غير الحكومية.
- صفحات فيس بوك إلى المنظمات التي لا يتوافر لديها بريد إلكتروني واضح أو لديها بريد إلكتروني معطل.

– وخلال المرحلة الاولية تُلُقِّي 23 ردّاً من المنظمات الليبية غير الحكومية بخصوص الاستبيان حتى 31 يناير/كانون الثاني 2021. ولاستيعاب أكبر عدد ممكن من المنظمات، استمر التواصل معها بشكل مباشر عن طريق فيس بوك أو البريد الالكتروني، وقد استجاب عدد من المنظمات للاستبيان.

– لجأ الباحثان إلى تحويل الاستبيان إلى شكل إلكتروني عبر "جوجل فورم" في مارس/آذار 2021 لتسهيل التواصل مع المنظمات وتشجعيها على التفاعل، والاستعانة بجهود الشباب الباحثين من داخل ليبيا للتواصل بشكل مباشر مع والتنسيق معها للإجابة عن أسئلة الاستبيان الإلكتروني.

– وتُلُقِّي آخر رد على الاستبيان في 15 أبريل/نيسان 2021، وقد بلغ إجمالي عدد ردود المنظمات الليبية غير الحكومية على الاستبيان 70 ردّاً. وسوف تُقَيَّم ردود المنظمات الليبية غير الحكومية في وقت لاحق بعد حصر الردود الواردة عبر الوسائل المختلفة ومراجعتها وحذف الردود المتكررة.

ومازالت هناك حاجة ملحة للبحث في أسباب ضعف تفاعل منظمات المجتمع المدني الليبية في الرد. وحسب الدراسة السابقة، فإن عزوف منظمات المجتمع المدني الليبية مرده إلى موقف بعض المنظمات السلبي من مثل هذه الدراسات بسبب كثرتها، وعدم جدواها، وانعدام الثقة في القائمين عليها. زد على ذلك أن دراسات كثيرة أجريت في السابق لغرض دعم منظمات المجتمع المدني، إلا أن القائمين على هذه الدراسات اكتفوا بجمع المعلومات، ثم اختفوا عن الأنظار، وهو ما يفسّر عزوف المنظمات عن المشاركة في مثل هذه الدراسات لعدم مصداقيتها من وجهة نظرها[1]. ولما كان الأمر كذلك، وجب العمل على تصحيح هذا التصور والبناء الفعلي على الدراسة الحالية.

ويمكن اجمال التحديات التي واجهت الباحثيْن في إعداد الدراسة في الآتي:

1. ضعف تفاعل المنظمات الليبية غير الحكومية مع الاستبيان وعزوفها عن الرد.
2. الخلط الواضح في المصطلحات المتعلقة بحقوق الإنسان أو القيم الأساسية لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك عدم التفرقة بين المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة.

---

1 – دراسة حول «تحديات واحتياجات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الطفولة وحقوق الإنسان ما بعد 2014 «– ناصر الككلي– 2019.

3. الخلط الواضح في البيانات الأساسية للمنظمات (مثل اعتبار البريد الإلكتروني موقعًا إلكترونيّاً أو العكس، أو اعتبار صفحة فيس بوك موقعًا إلكترونيّاً).
4. عدم وجود مواقع إلكترونية لمعظم المنظمات الليبية غير الحكومية، واعتمادها بشكل كبير على صفحات فيس بوك فقط للتعريف بنشاطها أو نشر إصداراتها أو أعمالها، وهوما يعد تحديًا وميزة في نفس الوقت لما لوسائل التواصل الاجتماعي من دور مهم في التواصل مع الفئات المستهدفة، وخصوصًا أن التفاعل مع الآليات الدولية أو المنظمات الدولية والإقليمية لا يكون عن طريق فيس بوك.
5. بفحص الردود على الاستبيان الإلكتروني، تبين وجود فجوات في الإجابة عن الأسئلة، لا سيما تلك المتصلة بطبيعة النشاطات التي مارستها المنظمات عند الإجابة بـ «نعم»، أو حال مشاركتها في أنشطة، أو حال الإجابة بـ«نعم» بشأن إصدار/ عدم إصدار تقارير سابقة عن ليبيا، وكذلك في أعداد الذكور والإناث في مجلس الإدارة أو أعضاء الجمعية أو الموظفين المتفرغين أو المتطوعين.
6. ضعف المعرفة والتأصيل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقوانين الدولية ذات الصلة.
7. الخلط الواضح في تحديد طبيعة نشاط معين والمستهدفين منه والخلط بين نوع النشاط وتنفيذه.
8. عدم وضوح إستراتيجية المنظمات الليبية غير الحكومية.
9. عدم توافر موظفين متفرغين أو متطوعين.
10. عدم وجود قانون ينظم العمل الأهلي في ليبيا حتى الآن، والاعتماد على القانون 2001 –ما قبل الثورة– الذي يقيد عمل المنظمات ويعيقه. ورغم تأسيس عدد كبير من المنظمات، لم يُقَر القانون الجديد نتيجة الانقسام والاعتماد على لائحة تنظيمية صادرة من مفوضية المجتمع المدني.
11. تعرض مفوضية المجتمع المدني للانقسام مثلها مثل سائر المؤسسات الحكومية، حيث يوجد اليوم مفوضيتان إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، ما أثر على عملها.
12. ضعف الموارد البشرية من حيث الخبرة والكفاءة، حسب ما كشفت عنه الردود على الاستبيان. لذا، يجب أن يبدأ العمل الجاد على بناء كوادر بشرية ذات خبرة وكفاءة في العمل الأهلي والميداني.
13. ضعف التمويل الموجَّه إلى المنظمات الليبية بسبب الاضطراب السياسي وحالة السيولة في البلاد وعجز المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية عن العمل داخل ليبيا.
14. ضعف المعرفة بالآليات الوطنية والدولية المتاحة لعمل المنظمات المجتمع المدني.

7. منظمات المجتمع المدني الليبية والإطار القانوني

تاريخياً، حاولت الدولة تضييق حركة منظمات المجتمع المدني كما حصل في **سنة 1962** عندما عدلت بعض حقوق وواجبات النقابات العمالية بسبب حضورها في الإضرابات والمقاطعة لسفن وطائرات الدول الاستعمارية. ولم يُسمح سوى بظهور بعض أشكال النشاط المحكوم بتشريعات التبعية للدولة، كإنشاء «جمعية الهلال الBحمر الليبي» في عام 1959. غير أن تنامي الوعي الثقافي والسياسي للقوى الوطنية ونمو حركة التطور الاجتماعي كان سببا في ظهور بعض التشكيلات الحزبية السرية وبعض الجمعيات التي تميزت باستقلال ملحوظ عن السلطة، كجمعية الفكر الليبية التي تأسست سنة 1959. ومن أهم ما يمكن رصده في هذه المرحلة هو تعدد المؤسسات الأهلية المهتمة بالشأن الثقافي والقائمة على المبادرة الطوعية وتنوع أهدافها ونشاطاتها. [1]

وخلال الفترة من 1969 إلى 2010 صدر عدد من القوانين المكبلة للعمل العام والنشاط النقابي والمهني المستقل (قانون تجريم الحزبية لسنة 1972، وقانون الجمعيات رقم 111 لسنة 1970، وتأميم الصحف الخاصة سنة 1973، والقانون رقم 19 لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية). وفي عام 1973 وُجهت أعنفُ ضربة للمثقفين الليبيين باعتقال أكثر من 300 مثقفاً من بينهم عدد كبير من الأدباء والكتاب.

وأصبحت أنماط التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والدولة في ليبيا تقترب من نموذج «كوربورتارية الدولة»[2] حيث الأحزاب السياسية محظورة وتعتبر النقابات والاتحادات والروابط المهنية والجمعيات التطوعية الاهلية غير تنافسية وإلزامية. واحتكرت هذه المؤسسات شبه النقابية العمل الثقافي والفني في مجالها من خلال أنشطتها وبرامجها وتقلص بشكل كبير دور الجمعيات والنوادي والمنتديات الثقافية، بالإضافة إلى أن النقابات والاتحادات والروابط يتم إحداثها وتنظيمها واعادة تنظيمها حلها بقرارات ولوائح وقوانين رسمية.

وشكلت الثورة الليبية في **مطلع 2011** الأمل الذي انتظره الليبيون للتخلص من عقود طويلة من كبت الحريات، والتعطيل المتعمد للعمل المدني. فمع اندلاع الثورة في 17 فبراير 2011 ازدادت الرغبة في تأسيس منظمات المجتمع المدني، وهو ما تجلى في الزيادة السريعة والملحوظة في أعدادها، حيث وصل عدد هذه المنظمات إلى 5419 منظمة في نهاية 2018 مقابل 274 منظمة قبل 2011. وبلغ عدد نشطاء المجتمع المدني المؤسسين للمنظمات الليبية حتى نهاية عام 2018 إلى 47136 مؤسِّساً/مؤسِّسة، 80 % منهم من الذكور.

وزادت الرغبة في تأسيس منظمات المجتمع المدني الليبية. ويعتبر عام 2012 استثنائياً في معدل الإقبال على تأسيس المنظمات في ليبيا حيث وصل عددها إلى 1914 منظمة كان للعمل الخيري النسبة الأعلى (14 %) يليه مجال الخدمة المجتمعية (12 %). واضطلع

1 – استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية، إصدار «مفوضية المجتمع المدني» 2019 ص 6.

2 – المصدر السابق ص 7.

المجتمع المدني الليبي خلال المرحلة الانتقالية بأدوار متعددة رغم الصعوبات والاخفاقات ورغم حداثة عهده بالعمل في العديد من المجالات.

وخلال العام 2014 حدثت انتكاسة كبيرة للدولة الليبية على المستوى السياسي والأمنى، مع بداية الحرب في مدينتى طرابلس وبنغازي وانتشار التنظيمات الإرهابية خاصة تنظيم «الدولة الإسلامية» الذي سيطر على مدن بأكملها، وبذلك دخل نشطاء المجتمع المدني في صراع مع هذه التنظيمات، مطالبين بتكوين جيش وطنى يؤمن البلاد. وهذا المطلب دفع ثمنه نشطاء المجتمع المدني غاليا بين تهجير واغتيالات، خاصة بمدينة بنغازي، ومنهم على سبيل الذكر لا الحصر الحقوقية «سلوى بوقعيقيص» والصحفي «مفتاح بوزيد».

وخلال **المدة بين (2015 – 2018)** شهدت عمليات التسجيل تطوراً ملحوظاً حيث أصدرت مفوضية المجتمع المدني مطلع عام 2016 لوائح تنظيم عمل المنظمات الليبية والدولية وافتتحت فروعاً لها في أغلب المدن الليبية بالإضافة إلى إطلاقها منظومة التسجيل الالكتروني في منتصف عام 2018.

وكان لمفوضية المجتمع المدني دور فعال في الفترة ما بعد عام 2011. وكانت هذه الهيئة قد أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2012 تحت اسم «مركز دعم منظمات المجتمع المدني»، ليتم فيما بعد تعديل تسميتها إلى مفوضية المجتمع المدني فى 29 /2013/10 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (649) لسنة 2013، والذى حدد اختصاصاتها كالآتي:

- إشهار منظمات المجتمع المدني المحلية واعتماد نظمها الأساسية ومتابعتها في أداء مهامها.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني (فنياً – تقنياً – لوجستياً) وتقديم المشورة متى طلبت ذلك.
- تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني الدولية التي ترغب بالعمل في ليبيا بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- إعداد خطط وبرامج لتطوير عمل المفوضية والعاملين بها، وتنظيم ورش عمل وبرامج تدريب للارتقاء بمستوى الأداء لنشطاء ومنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الجهات والمؤسسات الوطنية والدولية.

وبتاريخ 2014/5/4 صدر الهيكل التنظيمي للمفوضية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 302 لسنة 2014. وحسب تقرير «حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا» الصادر في عام 2018، فإن الهيكل التنظيمي الحالي للمفوضية لم يوضع بالصورة التي تجعله متكيفاً ومتطابقا مع أهدافها مما يضعف قدرتها على الاستجابة لاحتياجات المجتمع المدني في ليبيا. ومن الأمثلة على أوجه القصور أن الهيكل التنظيمي لا يتناول إحدى المسائل التي تقع في صميم الأهداف التي أنشئت من أجلها المفوضية، وهي بناء قدرات منظمات

المجتمع المدني المحلية، حيث اكتفى بالإشارة إلى بناء قدرات الكوادر البشرية لدى المفوضية دون التطرق إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني. [1]

ونظراً للفراغ القانوني الناتج عن تعطيل العمل بالقانون رقم 19 لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية، تعمل مفوضية المجتمع المدني حالياً وفق اللائحة التنظيمية للمنظمات المدنية واللائحة التنظيمية للمنظمات الأجنبية الصادرتيْن عن مجلس إدارة المفوضية. وتحتوي اللائحة التنظيمية للمنظمات المدنية على ستة نماذج، هي الطلب المبدئي، وتحديث البيانات، والتقرير السنوي وفتح فرع للمنظمة وطلب جمع تبرعات، وتغيير الاسم والأهداف) بالإضافة إلى خمس نماذج استرشادية، وهي إرشادات التسجيل، والنظام الأساسي الاسترشادي للمنظمات المحلية، والنظام الأساسي الاسترشادي للاتحادات، والنظام الأساسي الاسترشادي للشبكات. أما اللائحة التنظيمية للمنظمات الأجنبية، فتحتوي على نموذجين: التسجيل، والتجديد. [2]

ومن أكبر الصعوبات التي تواجه مفوضية المجتمع المدني، هو إنشاؤها قبل صدور قانون ينظم عمل منظمات المجتمع المدني، مما اضطرها إلى إصدار اللائحتين لتكونا الإطار الذي يُنظم العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ويملأ الفراغ التشريعي الذي خلّفه غياب هذا القانون. [3]

8. مجالات عمل المنظمات الليبية غير الحكومية

تبيَّن من تقييم ردود المنظمات الليبية غير الحكومية على استمارة الاستبيان أنه يمكن للمنظمة اختيار أكثر من مجال عمل، وقد تصدَّر مجال حقوق الطفل أكثر مجالات الأنشطة اهتمامًا، تلاه مجال حقوق المرأة، ثم السلم والأمن والمصالحة الوطنية، وأخيرًا مجال الحقوق المدنية والسياسية.

1 – التقرير الأول لمفوضية المجتمع المدني «حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا»، مفوضية المجتمع المدني عام 2018 ص 9.

2 – التقرير الأول لمفوضية المجتمع المدني «حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا»، مفوضية المجتمع المدني عام 2018 ص 15.

3 – التقرير الأول لمفوضية المجتمع المدني «حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا»، مفوضية المجتمع المدني عام 2018 ص 31.

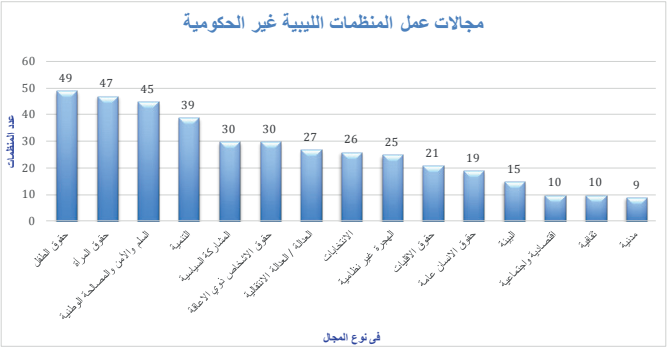

الشكل (1) مجالات عمل المنظمات الليبية غير الحكومية

وتجدر الملاحظة أن خمس منظمات تقصر نشاطها على مجال واحد فقط في محاولة للتخصص. وهذه المجالات هي:

- مجال حقوق الطفل (لدى منظمة واحدة).
- مجال التنمية (لدى منظمتين).
- مجال السلم والأمن والمصالحة الوطنية (لدى منظمة واحدة).
- مجال حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة (لدى منظمة واحدة).

وتتفاوت الجهود المبذولة من منظمات المجتمع المدني في بناء العلاقات على الصعيد المحلي حسب المجالات التي تنشط فيها. وتمتلك منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الخيري والإنساني فرصًا أوسع للحصول على داعمين محليين، لطبيعة المجتمع الليبي وتزايد الاحتياجات المعيشية للمواطنين نتيجة الوضع الاقتصادي والأمني ولكون المجال الخيري يستأثر بمشاركة أكبر عدد من منظمات المجتمع المدني، بنسبة 14.1 %، مقارنة بمجالات النشاط الأخرى. أما المنظمات المعنية بالدفاع عن الحقوق، فهي تعاني من نقص الدعم المحلي، وعدم القدرة على العمل على مستوى الدولة لحساسية نشاطها الحقوقي، بالرغم من أن لديها فرصا أكبر للحصول على دعم المنظمات الدولية. [1]

مجال النشاط	العدد	مجال النشاط	العدد	مجال النشاط	العدد
حقوق الطفل	49	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	30	حقوق الإنسان عامة	19
حقوق المرأة	47	العدالة/العدالة الانتقالية	27	البيئة	15
السلم والأمن والمصالحة الوطنية	45	الانتخابات	26	اقتصادية واجتماعية	10
التنمية	39	الهجرة غير نظامية	25	ثقافية	10
المشاركة السياسية	30	حقوق الأقليات	21	مدنية	9

جدول مجالات عمل المنظمات الليبية غير الحكومية

1 – استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية، مفوضية المجتمع المدني، عام 2019، ص 13.

9. مجالات نشاط المنظمات الليبية غير الحكومية

(مع إمكانية اختيار أكثر من إجابة)

أظهرت الدراسة تصدّر نشاط «التدريب» نوع الأنشطة التي تعمل فيها المنظمات الليبية غير الحكومية لدى 57 منظمة، بما يعادل 81.5 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان. لكن الدراسة لم تُظْهِر الحجم الحقيقي للتدريبات، أو مخرجات الدورات التدريبية، أو تقييمها، والمستفيدين من تلك التدريبات، ومدى استفادة المشاركين منها، وقياس أثرها في المجتمع.

وتلا نشاطَ «التدريب» نشاطُ «الإغاثة الإنسانية» لدى 39 منظمة، أي ما يعادل 55.7 %. ورصدت الدراسة عددًا من الأنشطة الإغاثية البسيطة لا يتناسب مع عدد المنظمات التي أفادت بتنفيذ أنشطة إغاثية داخل ليبيا، واستهدفت تلك الأنشطة النازحين والمهجَّرين والمهاجرين غير النظاميين.

وجاء ثالثًا نشاط «إعداد التقارير»، وحظي باختيار 31 منظمة بما يعادل 44.3 %. إلا أن الدراسة لم ترصد أي نشاط فعلي حقيقي يتعلق بإعداد تقارير عن وضع حالة حقوق الإنسان في ليبيا بشكل دقيق وعلمي أو ما إذا كان أي من تلك المنظمات غير الحكومية قدمت تقارير من أي نوع إلى الآليات الدولية.

وحلَّ رابعًا نشاط «بحوث ودراسات»، حيث اختارته 30 منظمة، بما يعادل 42.8 %. وجاء خامسًا نشاط «تقصي الحقائق»، وحظي باختيار 25 منظمة بما يعادل 35.7 %. وأخيرًا نشاط «المساعدة القانونية» لدى 24 منظمة بما يعادل 34.3 % من عدد المنظمات المشاركة في الاستبيان.

نوع النشاط	العدد	نوع النشاط	العدد	نوع النشاط	العدد
التدريب	57	الإغاثة الإنسانية	39	إعداد التقارير	31
بحوث ودراسات	30	تقصي الحقائق	25	المساعدة القانونية	24

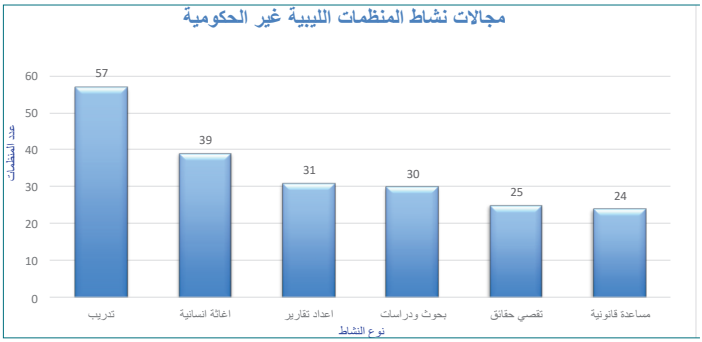

الشكل (2) مجالات نشاط المنظمات الليبية غير الحكومية

وحول ما إذا كان هناك نشاط لم يرد في الاستبيان شملت الردود:

- التوعية والتثقيف.
- خدمة المجتمع والتنمية.
- إقامة المعارض الفنية والمعارض الداعمة لأنشطة المرأة والأنشطة الرياضية والثقافية والدورات والمحاضرات الثقافية والفكرية وتوزيع الإغاثات الغذائية والكمامات الطبية.
- زيارة كبار السن والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال الأيتام والزيارات الميدانية.
- الترفيه.
- مدّ جسور التواصل الثقافي في ربوع ليبيا.
- حملات التوعية.
- الإسهام في إعداد مشروع الدستور وبخاصة وضع المادة الستين بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مساعدة الأطفال النازحين ومتضرري الحروب وذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال التوحد.

10. النطاق الجغرافي لعمل المنظمات الليبية غير الحكومية

هناك فجوة كبيرة بين القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني المتواجدة فى كل من مدن طرابلس وبنغازي، ومصراته بشكل أقل، وبين منظمات المجتمع المدني فى باقي المدن والمناطق الليبية. ويعزى ذلك إلى كون الجهات الداعمة الدولية والمحلية موجودة بكثافة فى مدينتي طرابلس وبنغازي، وهذا يجعل المنظمات داخلهما تملك إمكانيات أكبر للوصول إلى متطوعين مؤهلين، ولديها فرص للتعاون مع عدد أكبر من المنظمات مقارنة بباقى المدن. فقد كشف المسح الالكتروني الذي أجرته مفوضية المجتمع المدني للمنظمات النشطة والتى لديها تواجد ملحوظ فى الساحة أن 76 % منها تتواجد بالمدن الثلاثة المذكورة في حين تتواجد نسبة 99 % من المنظمات الدولية فى مدينتى طرابلس وبنغازي.[1]

ولاحظ الباحثان أثناء فحص الردود على سؤال عن النطاق الجغرافي لعمل المنظمات الليبية غير الحكومية عدم إدراك بعض المنظمات التي شملها الاستبيان المقصود بـ«النطاق الجغرافي» لعمل المنظمة على المستويين «**الوطني**» و«**المحلي**». ولذلك كان من الصعب تحديد النسب الحقيقة للنطاق الجغرافي لعمل منظمات المجتمع المدني. وتوصل الباحثان إلى تحديد النسب المرفقة بهذه الدراسة بالاستناد إلى مراجعة الردود والتدقيق في نطاق عمل المنظمات وليس من خلال الإجابات الواردة من المنظمات.

1 – استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية، مفوضية المجتمع المدنى، عام 2019، ص 13.

وكشف الاستبيان أيضاً أن العمل على المستوى المحلي يتقدم على العمل على المستوى الوطني؛ إذ أفادت 42 منظمة –أي ما يعادل 60 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان– بأنها تعمل على المستوى المحلي فقط، بينما أفادت 28 منظمة –أي ما يعادل 40 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان– بأنها تنشط على المستوى الوطني.

ولاحظ الباحثان أن ست (6) منظمات أشارت إلى العمل على مستوى دولي (إضافة إلى العمل الوطني)، دون أن توضح أي من هذه المنظمات كيفية حصولها على الصفة الدولية أو مشاركتها في نشاط دولي.

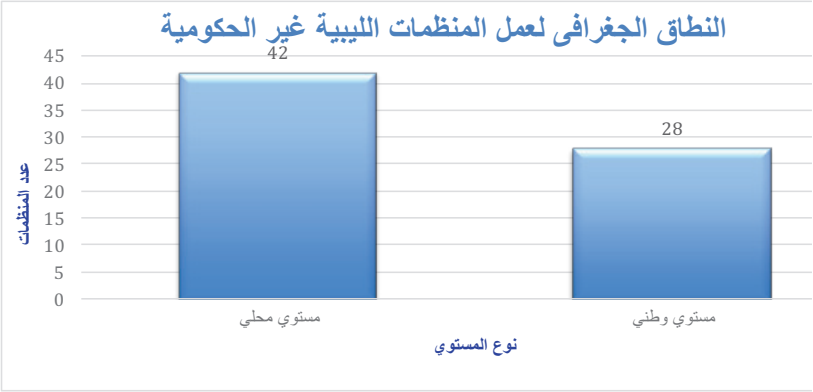

الشكل (3) النطاق الجغرافي لعمل المنظمات الليبية غير الحكومية

11. نشاط المنظمات الليبية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الخمس الأخيرة

أشارت 45 منظمة –أي ما يعادل 64.3 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان– إلى قيامها بنشاط له علاقة بحقوق الإنسان خلال السنوات الخمس الماضية، في حين أشارت 25 منظمة –أي ما يعادل 35.7 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان– إلى عدم قيامها بأي نشاط له علاقة بحقوق الإنسان خلال نفس الفترة. ويعتقد الباحثان أن النسبة أقل من ذلك، وأن تلك المنظمات قد قامت بأنشطة لها علاقة بحقوق الإنسان لكنها لا تدري أنها تدخل ضمن دائرة الاختصاص.

وبتقييم ردود المنظمات التي قامت بنشاط له علاقة بحقوق الإنسان – مع الأخذ في الاعتبار أن ردود المنظمات على الاستبيان الإلكتروني لم توضح طبيعة النشاطات – تأتي الندوات في صدارة الأنشطة المنفَّذة، تليها ورش العمل والتدريبات، في حين حلَّ التدريب ثامنًا في مجالات الأنشطة، وهو ما يعكس خلطًا في المصطلحات لدى المنظمات الليبية.

ورصدت الدراسة عدم وضوح إستراتيجية لدى المنظمات الليبية غير الحكومية أثناء تنفيذ الأنشطة، والخلط بين التنفيذ وطبيعة النشاط ونوعه والمخرجات النهائية، وعدم تحديد المستهدفين من النشاط وأنواعهم. كما رصدت الخلط الواضح في المصطلحات بين الأنشطة، وعدم التفرقة بين الندوة والمؤتمر وورشة العمل والتدريب والتوعية والحملات.

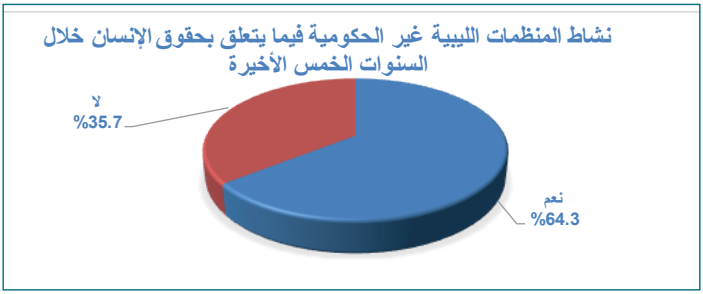

الشكل (4) نشاط المنظمات الليبية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الخمس الأخيرة

12. مشاركة المنظمات الليبية غير الحكومية في أنشطة لها علاقة بحقوق الإنسان

أشارت 44 منظمة – أي ما يعادل 62.9 % من مجموع المنظمات التي شملها الاستبيان – إلى مشاركتها في نشاط له علاقة بحقوق الإنسان، في حين أشارت 26 منظمة –أي ما يعادل 37.1 % من مجموع المنظمات التي شملها الاستبيان– إلى عدم مشاركتها في أي نشاط له علاقة بحقوق الإنسان. وبفحص ردود المنظمات المشارِكة، رصد الباحثان عدم وضوح ماهية الأنشطة أو الجهة المنفذة لها أو الهدف من المشارَكة.

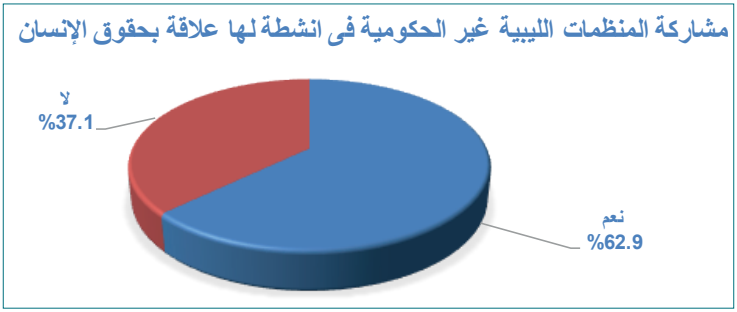

الشكل (5) مشاركة المنظمات الليبية غير الحكومية في أنشطة لها علاقة بحقوق الإنسان

13. إنجاز تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا منذ سنة 2011

رغم أن ليبيا قد شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في عدد المنظمات غير الحكومية بعد عام 2011، فإن الدراسة رصدت أن العدد الأكبر من المنظمات الليبية غير الحكومية لم تُصْدِر بعدُ أي تقارير عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في ليبيا أو عن حق من حقوق الإنسان منذ عام 2011. وقد أفادت بذلك 47 منظمة، أي ما يعادل 67.1 % من عدد المنظمات المشاركة في الاستبيان.

بينما أشارت 23 منظمة –أي ما يعادل 32.9 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان– إلىٰ إصدار تقارير عن حالة حقوق الإنسان، لكن لم تعرض أي منها تقاريرها بشكل صحيح وواضح من حيث طبيعة التقرير واسمه وتاريخ إصداره أو مضمونه، كما لم ترسل أي من تلك المنظمات تقريرها أو تضع له رابطًا إلكترونيّا.

ولاحظ الباحثان عدم ذكر أي من المنظمات التي أجابت بـ «نعم»، لكلمة إصدار بلاغ حول وضع حقوق الإنسان في ليبيا. ولم يَتَسنَّ بعدُ الاطلاع علىٰ أيٍّ من تلك التقارير أو التأكد من وجودها.

الشكل (6) إنجاز تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا منذ سنة 2011

14. توافـــر موظفـــين متفرّغين لدى المنظمـــات الليبية غير الحكومية

رصدت الدراسة أن العدد الأكبر من المنظمات الليبية غير الحكومية 42– منظمة أو 60 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان– لا يتوافر بها موظفون متفرغون؛ في حين أشارت 28 منظمة –أو 40 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان– إلىٰ وجود موظفين متفرغين. وبتقييم الإجابات بـ «نعم» تفاوتت الأعداد من موظفيْن اثنيْن إلىٰ 33 موظفًا، ولم تذكر إحدى المنظمات أعداد الموظفين لديها، في حين بلغ العدد الاجمالىٰ 273 موظفاً متفرغاً لدى 27 منظمة بينهم 135 من الذكور و104 من الاناث، ولم توضح منظمتان (يعمل لديهما ما مجموعه 34 موظفاً) عدد الذكور والإناث.

وهذا يؤدي عموماً إلى ضعف التكوين الإداري لمعظم المنظمات وعدم التخصص وانعدام الاحترافية وغياب العمل على أسس علمية ومنهجية. وحسب تقرير «استدامة منظمات مجتمع المدني الليبية»، تمتلك منظمات المجتمع المدني من الناحية النظرية هياكل إدارية محددة، بما في ذلك تقسيم معترف به للمسؤوليات، بين مجلس الإدارة والموظفين، ولكن في كثير من الأحيان لا يتم العمل بهذه التقسيمات، حيث تكون مهام إدارة المنظمة منحصرة في شخص أو شخصين يشاركان بشكل أساسي في كل نشاطات المنظمة ولا يمنحان المتطوعين حق المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية. فأغلب منظمات المجتمع المدني هي عبارة عن عروض الفرد الواحد، سرعان ما تفقد نشاطها في حال قرر هذا الفرد تحويل اهتماماته، أو قرر التوقف عن العمل من خلالها.[1]

وحسب تقرير «حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا» فإن تأخر صرف الميزانية وعدم رصد أى اعتمادات من قبل الدولة للمفوضية بغية دعم منظمات المجتمع المدني، أضعف قدرة المفوضية على الاستجابة لاحتياجات تلك المنظمات، لا سيما ما يخص بناء القدرات.[2]

الشكل (7) توافر موظفين متفرغين لدى المنظمات الليبية غير الحكومية

15. توافر متطوعين لدى المنظمات الليبية غير الحكومية

رصدت الدراسة أن معظم المنظمات الليبية تهتم بوجود متطوعين، حيث أشارت 61 منظمة – بما يعادل 87.1 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان – إلى وجود متطوعين، ويعزو معدُّو الدراسة ذلك إلى حماس الليبيين في الانخراط في عمل المنظمات غير الحكومية بعد سنوات خلت من وجود مجتمع مدني حقيقي، لا سيما إبان حكم النظام السابق الذي مثَّلَ دكتاتورية طويلة الأمد، وكذلك إلى ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع

1 – استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية، مفوضية المجتمع المدني، عام 2019، ص 14.

2 – التقرير الأول لمفوضية المجتمع المدني «حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا»، مفوضية المجتمع المدني، عام 2018،ص 31.

الليبي، وصغر رقعة المدن الليبية بما يُيسِّر ظهور المنظمات غير الحكومية على الساحة. وهذه نقطة إيجابية يجب الاستفادة منها أثناء تنفيذ الأنشطة. لكن للأسف، لم توضح الردود كيفية الاستفادة من ذلك العدد الكبير من المتطوعين.

ولم تحدد أربع (4) منظمات من 61 منظمة عدد المتطوعين لديها، في حين أشارت 57 منظمة إلى عدد المتطوعين. وتتراوح الاعداد بين 3550 متطوعاً وثلاثة (3) متطوعين، بحيث يصل المجموع إلى 5762 متطوعاً ومتطوعة. ولم تحدد 18 منظمة من أصل 57، تعد في المجموع 615 متطوعاً، عدد الذكور والاناث. وأشارت المنظمات الأخري إلى وجود 4510 متطوعين و637 متطوعة، في حين أشارت تسع (9) منظمات – بما يعادل 12.9 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان – إلى عدم وجود متطوعين، من بينها أربع (4) منظمات لا يوجد بها عمال متفرغون، ولم توضح أي من تلك المنظمات الأربع كيفية أداء المهام دون وجود موظفين أو متطوعين.

وحسب تقرير «استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية» فإن أغلب المنظمات التي تقوم بالتسجيل لدى مفوضية المجتمع المدني، لديها نظام أساسي متشابه بالرغم من اختلاف مجالات عملها. فهي تعتمد النظام الاسترشادي الذى أُعد من قبل المفوضية لغرض إرشاد المنظمات بشأن المعايير الدولية لإعداد النظم الأساسية، دون إجراء التعديلات عليه. فجُل هذه المنظمات لا تبذل جهدًا في وضع التقسيمات الإدارية وتوزيع المسؤوليات، وتكتفي باعتماد التقسيمات التي وضعتها المفوضية في النظم الاسترشادية، زيادة على عدم اتباعها لهذه المسؤوليات وعدم وعى المتطوعين بها. وقد نتج عن هذا الوضع إشكاليات قانونية بين أعضاء المنظمات، من ضمنها استغلال جهود المتطوعين.[1]

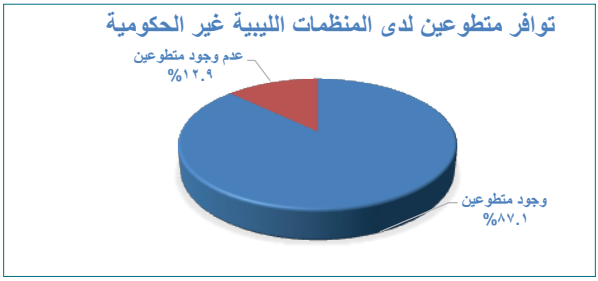

الشكل (8) توافر متطوعين لدى المنظمات الليبية غير الحكومية

16. مصادر تمويل المنظمات الليبية غير الحكومية (كانت الإجابة اختياريّة)

تفتقر منظمات المجتمع المدني الليبية بصفة عامة إلى الشفافية، ولا تعرض تقاريرها المالية أو تعلن عن مصادر تمويلها للرأى العام. والمنظمات التي صرحت للمفوضية عن

1 – استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية، مفوضية المجتمع المدني، عام 2019 ص 14.

مصادر تمويلها تمثل 2.16 % من مجموع منظمات المجتمع المدني. كما لا تمارس هذه المنظمات الرقابة الذاتية من خلال تفعيل دور الجمعية العمومية الذى أصبح محصورًا فقط في انتخاب مجلس الإدارة، ومن ثم نلاحظ غياباً شبه كامل لدورها الرقابي.[1]

وحسب تقرير «استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية» لا تمتلك أغلب منظمات المجتمع المدني خططًا استراتيجية محددةً بوضوح وأساليب تخطيط استراتيجي في عمليات صنع القرار، بالرغم من أن العديد من الجهات المانحة عملت علىٰ تحسين التخطيط الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني الليبية وتنفيذ الكثير من البرامج التدريبية التي تدعم ذلك. إلا أن النتائج لا تكاد تذكر. ومع ذلك فإن نفس المانحين الدوليين يُغيرون من أولوياتهم التمويلية مما يدفع منظمات المجتمع المدني إلىٰ الحيد عن أهدافها الاستراتيجية والعمل في مجالات مختلفة للوصول إلىٰ التمويل.

ورصدت الدراسة معاناة المنظمات الليبية في الحصول علىٰ التمويل الكافي وضعف تمويل المنظمات الليبية سواء في الداخل أو الخارج والاعتماد علىٰ التمويل الذاتي بشكل كبير. وأشارت 65 منظمة – بما يعادل 92.9 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان – إلىٰ الاعتماد علىٰ التمويل الذاتي في تنفيذ الأنشطة والأعمال، وأشارت منظمتان إلىٰ حصولهما علىٰ تمويل حكومي، وفضلت منظمتان عدم الرد علىٰ السؤال، في حين أشارت منظمتان إلىٰ حصولهما علىٰ تمويل خارجي. وأشارت منظمتان أخريان إلىٰ حصولهما علىٰ التمويل من «مصادر أخرى»، لكنهما لم تذكرا تلك المصادر.

ويرجع ضعف تمويل المنظمات الليبية غير الحكومية – في جزء منه – إلىٰ ضعف التمويل الموجه إلىٰ ليبيا. فمنذ اواخر عام 2014 وإلىٰ نهاية عام 2018 تحول أغلب تمويل المانحين للمجال الإنساني ومساعدة النازحين والمهاجرين غير القانونين، مما أجبر هذه المنظمات علىٰ توجيه برامجها لمساعدة هذه الفئات. أما السبب الثاني فهو ذاتي ويتمثل في عدم وجود إستراتيجية، وغياب التخصص المهني، وعدم وجود الكادر الوظيفي، بما أفقد المنظمات المعارف والمهارات اللازمة في البحث عن التمويل واستقطابه، وعدم القدرة علىٰ كتابة المشروعات وتقديمها إلىٰ الجهات المانحة.

ورغم أهمية التمويلات الدولية للمنظمات غير الحكومية العاملة في ليبيا، فإن عددًا قليلًا من المنظمات استطاعت النجاح في ذلك. ويرجع ذلك كون أغلبها غير قادرة علىٰ التواصل مع الجهات الداعمة الدولية بسبب غياب المعلومة عن فرص التمويل المتاحة. زد علىٰ ذلك أن شروط الجهات الدولية للحصول علىٰ الدعم يصعب علىٰ اغلب المنظمات تلبيتها، لضعف قدراتها التنظيمية، بالإضافة إلىٰ عدم تبرير الجهات الدولية أو إيضاح أسباب رفضها للمقترحات المقدمة من المنظمات الليبية، مما يصعب عليها مستقبلا إجراء أي

1 – استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية، مفوضية المجتمع المدني، عام 2019 ص 15.

تحسينات. ا وبذلك يتكرر الرفض الذي يخلف شعوراً بعدم الثقة في اختيارات الداعم الدولي، وانطباعاً بأنه يحابي بعض المنظمات. [1]

ويشار في هذا الصدد أيضاً إلىٰ ضعف التمويل الحكومي جرّاء عدم الاستقرار السياسي. فبعض منظمات المجتمع المدني يتلقىٰ دعمًا بسيطاً من خلال بعض الوزارات، وهذا الدعم في كثير من الأحيان يكون علىٰ صورة دعم لوجستي، والحصول عليه يعتمد بدرجة أساسية علىٰ علاقة المنظمة بالمسؤول نفسه، ومدى انفتاحه علىٰ منظمات المجتمع المدني. زد علىٰ ذلك أن نطاق مشاركة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة ضيق جدًا فيما يخص عقود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالتشريعات الحالية لا تمنح المنظمات الحق في المنافسة علىٰ المناقصات والعروض المقدمة من الحكومة.

وأدى الانقسام السياسي والصراعات إلىٰ عجز مفوضية المجتمع المدني عن الاضطلاع بمهامها في دعم المنظمات غير الحكومية، حيث إن أول وآخر ميزانية للمفوضية كانت في شهر أغسطس 2013. ولم تتمكن المفوضية من صرفها بسهولة بسبب مشكلة تتعلق بايداعها في حساب خاطئ، وقرب قفل باب الصرف مع نهاية السنة. وهي أخر ميزانية رصدت للمفوضية، لأنه بعد ذلك وبسبب الظروف التي مرت بها البلاد استمرت المفوضية بالعمل من خلال مخصصات بسيطة بالباب الأول والباب الثاني بالكاد تغطي المصاريف اليومية للمفوضية. أما مخصصات الباب الثالث والرابع والتىٰ تخص بنود دعم المنظمات المحلية، فلم يخصص لها أى قيمة حتىٰ تاريخه.[2]

ويعتبر الدعم المحلىٰ المقدم لمنظمات المجتمع المدني محدوداً للغاية مقارنة بالدعم الدولىٰ، خاصة مع تزايد الوضع الاقتصادي تدهورًا. فالوجهة الأولىٰ لأي منظمة ليبية للحصول علىٰ دعم محلىٰ هىٰ شركات الاتصال بالإضافة إلىٰ بعض رجال الأعمال. والنصيب الأكبر من الدعم المحلىٰ مصدره تبرعات الأثرياء والتجار والأشخاص العاديين لصالح المنظمات الخيرية والانسانية.

إضافة إلىٰ كل ما سبق، يُشار إلىٰ المادة 208 من قانون العقوبات الليبي التي تحظر علىٰ المنظمات التواصل مع الجهات الدولية وتقيده بأخذ موافقة الحكومة علىٰ ذلك. إلا أن منظمات المجتمع المدني الليبية لا تبالىٰ بأى قرارات في هذا الشأن وتتواصل بشكل طبيعي مع الداعم، وذلك راجع إلىٰ الفوضي الموجودة في الدولة الليبية وعدم قدرة مؤسسات الدولة علىٰ التنظيم والإشراف. [3]

1 – استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية، مفوضية المجتمع المدني، عام 2019 ص 15.

2 – التقرير الأول لمفوضية المجتمع المدني «حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا»، مفوضية المجتمع المدني عام 2018 ص 32.

3 – استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية، مفوضية المجتمع المدني، عام 2019 ص 17.

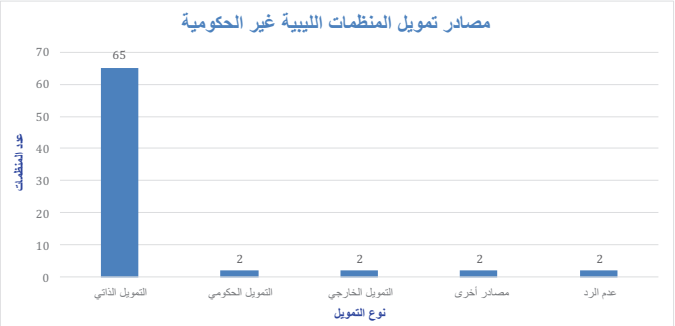

الشكل (9) مصادر تمويل المنظمات الليبية غير الحكومية

17. تعاون المنظمات الليبية غير الحكومية مع منظمات غير حكومية دولية

رصدت الدراسة عدم وجود تعاون مع أي من المنظمات غير الحكومية الدولية لأربع وأربعين (44) منظمة، بما يعادل 62.9 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان، في حين أشارت 26 منظمة –بما يعادل 37.1 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان– إلىٰ وجود تعاون مع منظمات غير حكومية دولية.

كما يلاحَظ أن بعض الردود لم تفرق بين المنظمات التابعة للأمم المتحدة عند الإجابة عن هذا السؤال. وقد حُذِفَت تلك الردود. وفي بعض الردود الأخرى ذُكِرَ الاسم المختصر فقط أو كُتِبَ بشكل غير واضح، وذُكِرَت منظمة غير حكومية وطنية داخل ليبيا لا تتمتع بالصفة الدولية.

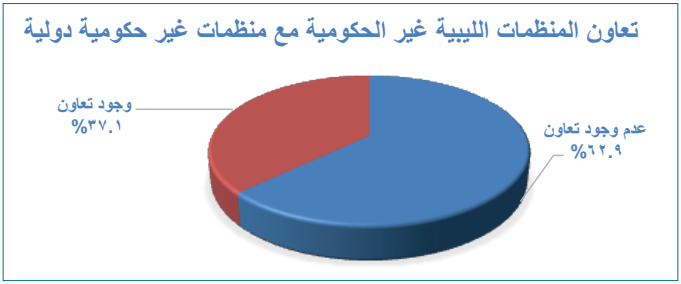

الشكل (10) تعاون المنظمات الليبية غير الحكومية مع منظمات غير حكومية دولية

ولم تتضح طبيعة التعاون أو أبعاده لأنه اقتصر عموماً علىٰ المشاركة في الأنشطة أو الحصول علىٰ منح أو تنفيذ أنشطة مشتركة. وفيما يلي قائمة بأسماء الجهات التي جرى التعاون معها:

- المعهد الديمقراطي الوطني NDI.
- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة icmpd.
- المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.
- المجلس الدانماركي للاجئين DRC.
- المجلس النرويجي للاجئين NRC.
- نقابة المحامين الأمريكية ABA.
- وكالة التعاون التقني والتنمية (أكتد)ACTED.
- معهد تشارترد للإدارة CMI.
- منظمة بروميديش في مجال المصالحة.
- منظمة «لا سلام بدون عدالة NPWJ".

18. تعاون المنظمات الليبية غير الحكومية مع منظمات الأمم المتحدة

أشارت معظم المنظمات الليبية غير الحكومية –(53 منظمة)، أي ما يعادل 75.7 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان – إلى عدم وجود تعاون مع أي من منظمات الأمم المتحدة، في حين أشارت 17 منظمة – أي ما يعادل 24.3 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان – إلى وجود تعاون مع منظمات تابعة للأمم المتحدة، مع ملاحظة أن بعض المنظمات ذكرت منظمات غير حكومية دولية باعتبارها منظمات تابعة للأمم المتحدة (وهناك خلط واضح للمفاهيم والمصطلحات)، ومن المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي ورد ذكرها ما يلي:

- مكتب الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.
- مكتب المرأة في مكتب الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة. UNICEF
- منظمة الهجرة الدولية. IOM
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. UNDP
- برنامج الأغذية العالمي.
- منظمة الصحة العالمية.

وحول أوجه التعاون مع منظمات الأمم المتحدة، لم تحدد أيٌّ من المنظمات الليبية غير الحكومية نوع التعاون أو نموذجه، واكتفت منظمتان بالإشارة إلى تقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا في إطار الاستعراض الدوري الشامل. ولم يتضح أيضاً حصول – أو عدم حصول – أيٍّ من المنظمات الليبية على الصفة الاستشارية في المجلس

الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة التي يمكن بموجبها الحضور وتقديم التقارير إلىٰ المنظمة الدولية ومتابعة أعمال مجلس حقوق الإنسان، وأحيانًا مساعدة المنظمات المميزة في الحصول علىٰ الصفة الاستشارية.

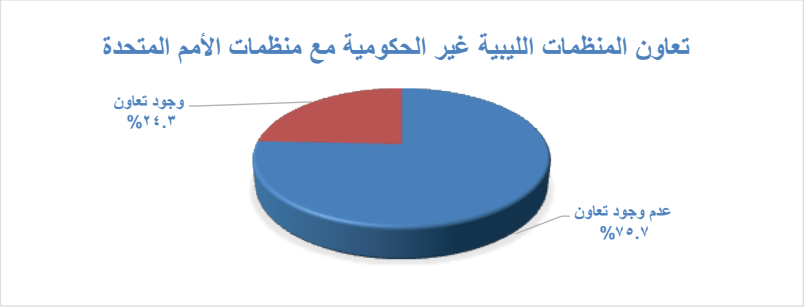

الشكل (11): تعاون المنظمات الليبية غير الحكومية مع منظمات الأمم المتحدة

19. تقديم تقارير حقوق الإنسان إلى المفوضية السامية أو أيٍّ من آليات الأمم المتّحدة

رغم ارتفاع عدد المنظمات الليبية غير الحكومية وتنوع مجالات نشاطها، فإن معظمها – 63 منظمة، أي ما يعادل 90 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان – لم يقدم تقارير إلىٰ المفوضية السامية لحقوق الإنسان ولم يستخدم أيّا من الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفي المقابل، أجابت سبع (7) منظمات – أي ما يعادل 10 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان – بـ«نعم». وحول ماهية التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، جاءت الردود مختصرة ولم توضح طبيعة التعاون أو أنواع التقارير بشكل كافٍ، وقد ذكر علىٰ سبيل الحصر:

- تقديم تقرير إلىٰ المفوضية السامية لحقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل في أكتوبر 2019.
- التواصل مع بعثة الأمم المتحدة.
- تقديم مبادرة إلىٰ منظمة الصحة العالمية لتقديم العلاج والعون في جائحة كورونا.
- الاستعراض الدوري الشامل.
- «لا»؛ لأن المفوضية السامية لحقوق الإنسان رفضت التعاون معنا. ولم توضح المنظمة سبب الرفض أو كيفية تقديم الطلب أو أسباب رفضه، في دلالة واضحة علىٰ غياب المعرفة بطريقة التعامل مع المفوضية.

ورغم مرور عشر سنوات علىٰ الثورة في ليبيا وزيادة عدد المنظمات الليبية غير الحكومية، تبين أن لدى المنظمات قصورًا شديدًا في معرفة الآليات الدولية وموعد اللجوء إليها

وكيفية الإفادة منها في تعزيز حالة حقوق الإنسان. ومن النقاط التي يجب أن تثار، مدى تمتع المنظمات الليبية بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة بما يتيح لها المشاركة في أنشطة المجلس الدولي لحقوق الإنسان أو التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والآليات التابعة لها، ومدى سعي المنظمات الليبية إلىٰ ذلك، والمعوقات التي تحول دون الحصول علىٰ الصفة الاستشارية.

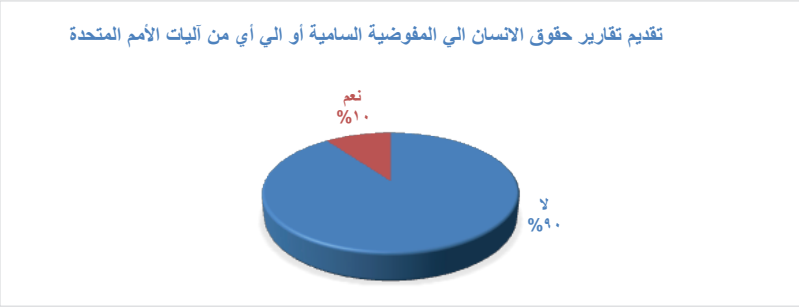

الشكل (12) تقديم تقارير حقوق الإنسان إلى المفوضية السامية أو أي من آليات الأمم المتحدة

20. صعوبات تعيق عمل المنظمات الليبية غير الحكومية (مع إمكانية اختيار أكثر من إجابة)

حول الصعوبات التي تواجهها المنظمات في إطار الاضطلاع بأنشطتها، تصدر «الحصول علىٰ تمويل» قائمة الصعوبات، ؛ حيث ورد في ردود 62 منظمة، أو ما يعادل 88.6 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان، مما يعيق تنفيذ الأنشطة علىٰ الأرض أو توفير موظفين متفرغين للعمل لدى المنظمات غير الحكومية الليبية، كما سبق ذكره في سياق الحديث عن مصادر التمويل وتوافر موظفين ومتطوعين.

وحلَّت ثانيةً صعوبة «عدم توافر مقر»، التي وردت في أجوبة 37 منظمة، أي ما يعادل 52.9 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان؛ تلتها صعوبة «التعاون مع الجهات الحكومية»، حيث وردت في ردود 29 منظمة، أو ما يعادل 41.4 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان؛ ثم «الأوضاع الأمنية» التي أشارت إليها 27 منظمة، أي ما يعادل 38.6 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان. ثم صعوبة «النظرة السلبية لدى الرأي العام» التي ذكرتها 20 منظمة، أي ما يعادل 28.6 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان، تليها صعوبة «التعاون مع منظمات المجتمع المدني» التي وردت في إجابات 14 منظمة، أو ما يعادل 20 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان.

وتذيَّلت القائمة صعوبة «الإطار القانوني المنظم لنشاط الجمعية» التي وردت في جواب منظمتيْن، أي ما يعادل 2.8 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان. وأول الملاحظات التي يمكن الخروج بها من ردود منظمات المجتمع المدني الليبية بشأن الصعوبات التي تواجهها، عدم اهتمام هذه المنظمات بالتحدي الذي يطرحه «الإطار القانوني المنظم لنشاطها»، رغم غياب إطار قانوني منظم لنشاط الجمعيات يتسم بالحداثة ويتماشىٰ مع التطور في عدد المنظمات غير الحكومية، والاعتماد علىٰ القانون رقم (19) لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية الذي تم تعطيله. وقد أشارت منظمتان فقط إلىٰ هذه الصعوبة.

«تكفل الدولة حُرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات، وسائر منظمات المجتمع المدني ويصدر قانون بتنظيمها» هذا ما نصت عليه المادة (15) من الإعلان الدستوري المؤقت الصادر من المجلس الوطني الانتقالي عام 2011 والذي تضمن حق تكوين منظمات المجتمع المدني ونص علىٰ واجب الدولة إصدار قانون ينظمها. إلا أنه بعد مرور ثمانية أعوام، فشلت كل محاولات إصدار هذا القانون. فحاليا تعمل منظمات المجتمع المدني في ظل اللائحة رقم (1) بشأن تنظيم عمل المنظمات المدنية الصادرة من مفوضية المجتمع المدني عام 2016. ونظراً لتعطيل القانون رقم (19) لسنة 2001 فإن اللائحة، التي تم تعديلها في مطلع عام 2017، هي التي تحكم عملية تسجيل منظمات المجتمع المدني والإشراف عليها. فغياب قانون ينظم عمل منظمات المجتمع المدني جعل عملية التنظيم تتغير بتغير الحكومات. [1]

وعن النظرة السلبية لدى الرأي العام، فمع اشتداد الحروب والانقسامات خلال الفترة 2014–2015 أصبحت بعض وسائل الإعلام تتجاهل تغطية نشاطات منظمات المجتمع المدني، إلا التي تتوافق مع أجندتها السياسية. وتدهورت عموماً الصورة العامة عن منظمات المجتمع المدني خاصة خلال الفترات الأولىٰ للحرب، لا سيما المنظمات الحقوقية منها والمنظمات التي تتلقىٰ تمويلًا من الجهات الدولية. ويميل الخطاب الإعلامي إلىٰ تخوين القائمين عليها ووصفهم بالعملاء والجواسيس ووصل الأمر إلىٰ حد المطالبة بإيقاف تسجيل بعض المنظمات.[2]

الصعوبة	العدد	الصعوبة	العدد	الصعوبة	العدد
التمويل	62	التّعاون مع الجهات الحكوميّة	29	الأوضاع الأمنية	27
عدم توافر مقرّ	37	النّظرة السّلبية لدى الرّأي العام	20	التعاون مع منظمات المجتمع المدني	14
الإطار القانوني المنظم لنشاط المنظمة	2				

1 – استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية، مفوضية المجتمع المدني، عام 2019، ص 11.

2 – استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية، مفوضية المجتمع المدني، عام 2019، ص 24.

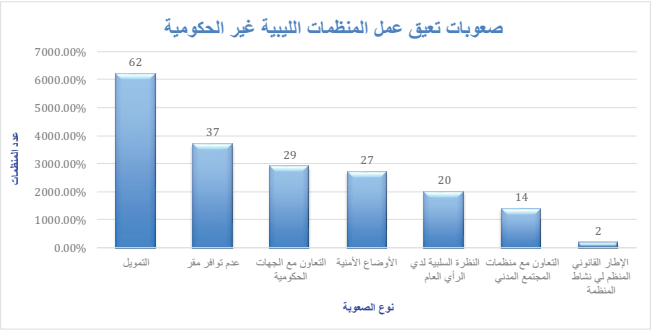

الشكل (13) صعوبات تعيق عمل المنظمات الليبية غير الحكومية

وحول ما إذا كانت هناك صعوبات أخرى تواجه عمل المنظمات الليبية، ذكرت بعض المنظمات الصعوبات التالية:

- حرية التنقل (وهي صعوبة حقيقية تضاف إلى الصعوبات الأخرى).
- ضعف الموارد البشرية من حيث الخبرة والكفاءة.
- عدم الاستقرار السياسي وحالة السيولة في البلاد.

21. أهم حاجيات المنظمات الليبية غير الحكومية (مع إمكانية اختيار أكثر من إجابة)

رصدت الدراسة نظرة إيجابية لدى المنظمات الليبية غير الحكومية بشأن التعاون مع منظمات دولية ذات خبرة، حيث أفادت بذلك 58 منظمة، أو ما يعادل 82.9 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان ليتصدر هذا التعاون أهم حاجيات المنظمات؛ تليه «معرفة الآليات الدولية لحقوق الإنسان» لدى 45 منظمة، أي ما يعادل 64.3 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان؛ ثم «وجود مقر» لدى 35 منظمة، أي ما يعادل 50 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان؛ بليه «التعاون مع الأجهزة الحكومية» لدى 33 منظمة، أي ما يعادل 41.1 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان؛ ثم «الوصول إلى المعلومات المتوفرة لدى الحكومة» لدى 25 منظمة، أي ما يعادل 35.7 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان. وتذيّل القائمة «رفع القيود عن نشاط المنظمات» لدى 23 منظمة، أي ما يعادل 32.9 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان.

كما أن نقص الموارد المالية قيّد قدرات منظمات المجتمع المدني على توظيف موظفين وتحديث الأجهزة والمعدات ودفع الايجارات، حيث اتضح من خلال قاعدة بيانات منظمات المجتمع المدني المتوفرة لدى مفوضية المجتمع المدني أن 96 % من مجموع المنظمات التي تنشط في ليبيا (5419) غير قادرة على توفير قيم مالية لتغطية إيجار مقارها، وهي تعتمد بشكل أساسي على الاستضافة من الجهات العامة، والقطاع الخاص، أو تمارس نشاطها من داخل منزل أحد مؤسسيها أو بالاعتماد على المنظمات القادرة على توفير

إيجار لمقارها، والتى تقارب نسبتها 4 % من مجموع منظمات المجتمع المدني المسجلة في ليبيا حتىٰ نهاية عام 2018. [1]

الحاجة	العدد	الحاجة	العدد
التعاون مع منظمات دولية ذات خبرة	58	معرفة الآليات الدولية لحقوق الإنسان	45
وجود مقر	35	التعاون مع الأجهزة الحكومية	33
الوصول إلىٰ المعلومات المتوفرة لدى الحكومة	25	رفع القيود عن نشاط المنظمات	23

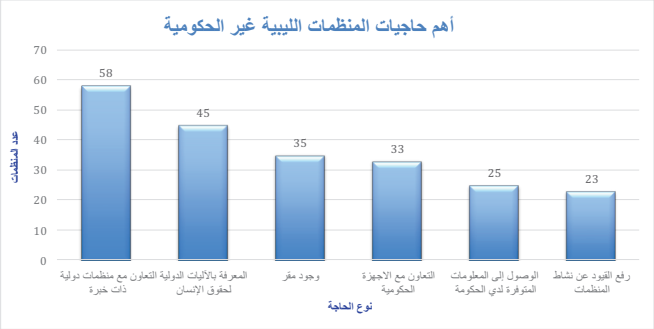

الشكل (14) أهم حاجيات المنظمات الليبية غير الحكومية

22. أهم التدريبات والبرامج اللازمة لتعزيز قدرات المنظمات الليبية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان

أشارت 56 منظمة – أي ما يعادل 80 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان – إلىٰ التدريب والبرامج في مجال «الآليات الدولية لحقوق الإنسان» ليتصدر قائمة التدريبات والبرامج التي تحتاجها المنظمات.

تلا ذلك التدريب والبرامج في مجال «التخطيط الإستراتيجي»، لدى 47 منظمة، أو ما يعادل 67.1 %؛ ثم التدريب والبرامج في مجال «كتابة التقارير» و«القانون الدولىٰ الإنساني»، لدى 42 منظمة، أي ما يعادل 60 %؛ ثم التدريب والبرامج علىٰ «التشبيك وبناء التحالفات» لدى 40 منظمة، أي ما يعادل 57.1 %؛ ثم التدريب والبرامج علىٰ «التثقيف في مجال حقوق الإنسان»، لدى 36 منظمة، أي ما يعادل 51.4 %. واختارت 35 منظمة –أي ما يعادل 50 % – التدريب والبرامج في مجال «التحقيق الميداني حول الانتهاكات» و«حملات المناصرة»؛ واختارت 33 منظمة –أي ما يعادل 47.1 % – التدريب والبرامج في مجال

1 – استدامة منظمات المجتمع المدني الليبية، مفوضية المجتمع المدني، عام 2019 ص 14.

«إدارة الجمعيات». وحاز التدريب والبرامج في مجال «جمع المعلومات وتوثيقها» اختيار 32 منظمة بنسبة 45.7 %، وتذيَّل القائمة «حماية المعلومات « لدى 24 منظمة، بنسبة 34.3 % من مجموع المنظمات المشاركة في الاستبيان.

التدريبات والبرامج	العدد	التدريبات والبرامج	العدد	التدريبات والبرامج	العدد
الآليات الدّولية لحقوق الإنسان	56	التشبيك وبناء التحالفات	40	إدارة الجمعيات	33
التّخطيط الإستراتيجي	47	التربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان	36	جمع المعلومات وتوثيقها	32
كتابة التقارير	42	التحقيق الميداني	35	حماية المعلومات	24
القانون الدولي الإنساني	42	حملات المناصرة	35		

وأوضحت سجلّات مفوضية المجتمع المدني أن عدد الكيانات القانونية التي تضم عددًا من منظّمات المجتمع المدني الليبية ذات الأهداف المشتركة سواء على هيئة اتحادات أو شبكات أو ائتلافات لم يتجاوز عددها 30 كيانًا، رغم أن المشهر منها بهذه الصفة قد وصل إلى 205 كيانات. ولكن تبين أن أغلبها كانت قد أُشهرت بالمخالفة للتعريفات المدرجة في اللائحة التنظيمية، أى أن الاعضاء المؤسسين لهذه الاتحادات أو الشبكات هم من الأفراد وليسوا من الكيانات الاعتبارية كالمنظمات أو الجمعيات. وهذا العدد الضئيل يشير إلى انخفاض مستوى «التنسيق» و«التعاون» بين تلك الكيانات، بالرغم من وعى المنظمات بأهمية وفاعلية الشّراكة والعمل المشترك وبناء التَحالفات والشبَكات فى التأثير على الرأى العام. إلا أن الوضع الأمنى جعل نشطاء المجتمع المدني يبتعدون عن التصادم مع الدولة،[1] حيث يوجد منها 65.6 % فى مدينتي طرابلس وبنغازي. وتجدر الاشارة إلى أن تلك الكيانات تتكون من ائتلاف 400 منظمة تشكل ما نسبته 7.38 % من المجموع الكلي للمنظمات المشهرة لدى مفوضية المجتمع المدني.

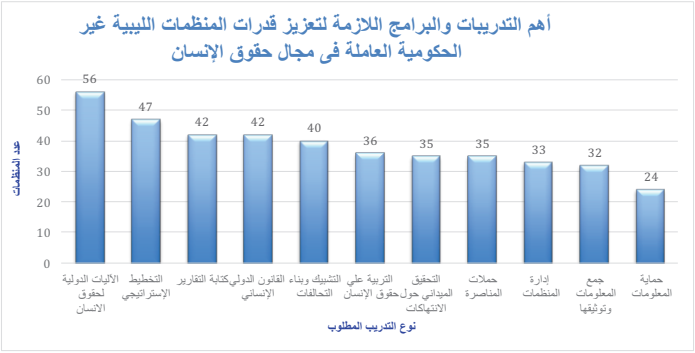

الشكل (15) أهم التدريبات والبرامج اللازمة لتعزيز قدرات المنظمات الليبية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان

1 – التحليل الإحصائي لمنظمة المجتمع المدني الليبية، مفوضية المجتمع المدني، عام 2020، ص 10.

وحول ما إذا كان هناك تدريبات وبرامج أخرى مطلوبة، ذكرت بعض المنظمات ما يلي:

- مهارات التواصل وإدارة المنظمات.
- إدارة المشروعات وصياغتها وتوفير الكوادر الفنية.
- الأرشفة الإلكترونية.
- الإعلام الموجه إلى المجتمع المدني.
- الرقابة والإشراف على الانتخابات.
- إدارة المواقع الإلكترونية.

23. أبرز القضايا التي يجب التركيز عليها في مجال حقوق الإنسان في ليبيا

- العدالة الانتقالية.
- حقوق المرأة والطفل وتنمية دور المرأة في المشاركة السياسية.
- سيادة القانون.
- تعزيز قدرات تفاعل المجتمع المدني مع الحكومة.
- إشراك الشباب في الأعمال التطوعية.
- تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان –من جميع الأطراف– إلى العدالة.
- مناصرة قضايا النازحين.
- المصالحة الوطنية.
- الانتهاكات داخل السجون.
- توحيد المؤسسات الأمنية.
- جبر الضرر.
- حقوق الأقليات.
- الحق في التعليم.
- تمثيل مؤسسات الدولة في المجتمعات غير الحضرية.
- قضايا الاختطاف والابتزاز.
- الانفلات الأمني.

قضايا أخرى أشير إليها في الاستبيان الإلكتروني فقط:

- حل الازمات المالية والإدارية لتسوية أوضا ع القوات النظامية وغير النظامية.
- الآفات الاجتماعية.
- التركيز على الجانب الديني.

24. نتائج الدراســـــة

- الانقسام السياسي في ليبيا انعكس بشكل سلبي على منظمات المجتمع المدني الليبية كسائر المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، حيث حدَّ من فاعليتها على

أرض الواقع وأضعف قدراتها على العمل في ظل انتشار المليشيات المسلحة وغياب الحكومة الموحدة.

- الارتفاع الملحوظ في عدد المنظمات الليبية غير الحكومية لم يُستَفَدْ منه بشكل كامل، وكان الشعب الليبي يأمل في وجود مجتمع مدني حقيقي يساعد في تطوير مناحي الحياة كافة وتعزيز الثقة في منظمات المجتمع المدني من قبل الحكومة والمجتمع بشكل عام.
- رغم الارتفاع الملحوظ في عدد المنظمات الليبية غير الحكومية مازالت ليبيا دون قانون حديث ينظم عمل المجتمع المدني ويضمن حقوق المنظمات من حيث التأسيس وعدم التعرض للحلِّ أو الملاحقة ويوضح بشكل كاف التزامات المنظمات تجاه الدولة التي يمكن أن تكون جزءًا من تقديم دعم مخصص للمنظمات المنشأة بموجب القانون.
- ضعف التمويل الداخلي والتمويل الخارجي الموجهَيْن إلى المنظمات الليبية غير الحكومية أدى إلى ضعف الأنشطة المنفذة.
- ضعف الصلات الشبكية بين منظمات المجتمع المدني الليبية والآليات الدولية.
- توقف عدد من المنظمات الليبية عن العمل، او اضطرارها إلى الانتقال الدائم بين مقرات مختلفة وعدم الاستقرار.
- اضطرار منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة داخل ليبيا إلى العمل خارجها، ما أدى إلى صعوبة العمل على أرض الواقع وارتفاع تكاليف تنفيذ الأنشطة داخل ليبيا او خارجها.
- تأثير الانقسام السياسي على أداء مفوضية المجتمع المدني في تنفيذ مهامها.
- عدم دقة بيانات التواصل مع المنظمات الليبية غير الحكومية بسبب عدم تحديثها من قبل مفوضية المجتمع المدني.
- غياب التمويل الكافي للمنظمات الليبية غير الحكومية في الداخل والخارج أدى إلى عدم توافر برامج متخصصة للمنظمات والعاملين فيها حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان أو كتابة تقارير حقوق الإنسان أو الرصد والتحقيق الميداني للانتهاكات التي تتعرض لها.
- ضعف قدرات العاملين في المنظمات الليبية غير الحكومية لحداثة نشأتها نسبيّاً، وغياب برامج بناء القدرات والمساعدة في تنظيم الأنشطة وتنفيذها، وعدم كفاية التمويل والدعم بموظفين متخصصين.
- ضعف التخطيط الإستراتيجي لدى منظمات المجتمع المدني الليبية.
- ضعف التحالفات والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني الليبية.
- غياب الموازنة الحكومية الموجهة لمفوضية المجتمع المدني.

25. التوصيـــــات

- فيما يتصل بمنظمات المجتمع المدني الليبية:

1. وضع إستراتيجية عمل لكل منظمة في ضوء أهدافها الذاتية وبنائها المؤسسي.
2. التّخطيط الإستراتيجي ووضع خطط عمل تنفيذية استنادًا إلى المقاربة المبنية على حقوق الإنسان.
3. رفع قدرات العاملين المتفرغين لدى المنظمات بإخضاعهم لتدريبات متخصصة.
4. دعم قدرات المتطوعين في المنظمات لتعظيم الاستفادة منهم بشكل يضمن استمرار عمل المنظمة حال تعثرها نتيجة عدم كفاية التمويل.
5. تحديث بيانات المنظمات غير الحكومية بما يضمن إتاحة استخدام تلك البيانات وتيسير الوصول إلى تلك المنظمات عبر البريد الإلكتروني مع أفضلية إنشاء موقع إلكتروني محدث وجذاب.
6. استمرار الاهتمام بوسائل التواصل الاجتماعي – مع الإقرار بأهميتها خلال الفترة الحالية – مع وضع منهجية واضحة للعمل تؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمات.
7. إقرار ميزانيات سنوية واضحة للمنظمات، وإقدارها على كتابة التّقارير المالية، وتوفير موظفين متخصصين في مجال مسك الدّفاتر والسّجلات المالية، وآخرين في مجال كتابة المشروعات وتصميم الميزانيات، أو الاستعانة بمستشارين من خارج المنظومة قادرين على تنفيذ تلك المهام.
8. العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح فى كل معاملاتها الإدارية والمالية.
9. تنويع مصادر التمويل وطرق استقطابه.
10. دعم العمل المشترك بين المنظمات غير الحكومية وتكوين الشبكات والتحالفات.
11. الضغط من أجل إصدار قانون حديث للمجتمع المدني الليبي.
12. التدريب على الآليات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان.
13. التّدريب على التقارير الدورية وفقًا للآليات الدولية لحقوق الإنسان ومنهجية إعداد التقارير الموازية وكتابتها.
14. التدريب على متابعة توصيات اللجان الدّولية لحقوق الإنسان بشأن تقارير الدولة والإفادة من الفرص المتاحة.
15. السعي للحصول على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة.
16. العمل على إصدار ميثاق شرف.

– فيما يتصل بالحكومة الليبية والقوى السياسية:

1. ضرورة تقديم التقارير الدورية المطلوبة بموجب معاهدات في مواعديها المقررة.
2. دعم المنظمات الليبية غير الحكومية فنيّاً بتقديم الخبرات اللازمة.
3. إصدار قانون حديث للمجتمع المدني الليبي يكفل بيئة قانونية صالحة للعمل بالضمانات القانونية، ومنع حالة الفوضى في تأسيس المنظمات المدنية وتنظيم عملها.
4. اصدار قانون وطنى لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين فى منظمات المجتمع المدني.

5. إنهاء حالة الانقسام واستكمال خارطة الطريق المقررة لحل الأزمة الليبية واستغلال الفرصة المتاحة.
6. وضع آلية واضحة المعالم لشراكة حقيقية مع منظمات المجتمع المدني تكون مفوضية المجتمع المدني شريكاً أساسياً فىٰ وضعها.
7. توحيد مفوضية المجتمع المدني لتستكمل عملها، وتحديث قاعدة بيانات المنظمات الليبية غير الحكومية، وتعزيز دورها في الدفاع عن نشطاء المجتمع المدني وحمايتهم، وتطوير آليات التّعاون مع المؤسسات الحكومية.
8. تقديم الدعم المادي لمفوضية المجتمع المدني لتمكينها من أداء المهام الموكلة إليها وتعزيز قدراتها علىٰ تلبية احتياجات المنظمات وتوفير الدّعم المالي للمنظّمات.
9. دعوة الحكومة إلىٰ تخصيص مقارّ للمنظمات الليبية غير الحكومية التي لا تتوافر لها مقار، وتوفير فضاء مستقل وآمن لمساعدة المنظمات في إقامة نشاطاتها.
10. دعوة الحكومة إلىٰ دعم المنظمات الليبية غير الحكومية للحصول علىٰ الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة.

- فيما يتصل بالجهات المانحة والممولة:

1. توفير الدعم العاجل لعمل المنظمات الليبية غير الحكومية من خلال التمويل وعقد الأنشطة.
2. توفير برامج طويلة الأجل لدعم المنظمات الليبية غير الحكومية.
3. تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتمويل المخصص إلىٰ ليبيا لا سيما المنظمات حديثة النشأة.
4. تخصيص برامج لرفع قدرات العاملين بالمنظمات الليبية غير الحكومية، وبرنامج مخصص لمجالس إدارة المنظمات حول التخطيط الإستراتيجي وأساليب الإدارة الحديثة.
5. دعم مشاريع وبرامج مفوضية المجتمع المدني الموجهة نحو منظمات المجتمع المدني.
6. تقديم الدعم الفني واللوجيستي لإنشاء مواقع إلكترونية للمنظمات الليبية غير الحكومية.
7. تخصيص برنامج عاجل للمنظمات الليبية غير الحكومية لمراقبة الانتخابات والاستحقاقات الدستورية المقررة خلال نهاية عام 2021 أو أي استحقاقات مستقبلية.
8. تخصيص تدريبات مستمرة حول كتابة المشروعات وتوفير ميزانيات لها.
9. تبنِّي برامج تعاون ودعم تقني طويلة الأمد –لا تقل عن ثلاث سنوات أو خمس سنوات– لرفع قدرات المنظمات الليبية غير الحكومية بما يحقق التراكم الضروري لبناء القدرات.
10. تيسير استئناف العمل علىٰ أرض الواقع من داخل ليبيا.

11. إتاحة قنوات المشاركة على الصعيد الدولي، مثل توفير فرص للتشبيك مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان (مجلس حقوق الإنسان، والآليات التعاهدية، والمقررين الخاصين).
12. توفير برامج دعم للحكومة الليبية والقوى السياسية بشأن كيفية التعامل والإفادة من المنظمات الليبية غير الحكومية.

- فيما يتصل بأجهزة الأمم المتحدة:

1. استئناف العمل من داخل ليبيا.
2. توفير برامج مخصصة لدعم المنظمات الليبية غير الحكومية ورفع قدراتها.
3. توفير برامج مخصصة لدعم الحكومة الليبية في مجال حقوق الإنسان.
4. دعوة بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا إلى إصدار دليل توجيهي للتّعريف بمنظّمات الأمم المتّحدة العاملة في ليبيا وبرامجها ومجالات عملها وطرق التواصل معها.
5. عقد ورشة عمل للمنظمات الليبية غير الحكومية مع منظمات الأمم المتّحدة العاملة في ليبيا للتعارف وتبادل الخبرات وتقديم المشروعات والبرامج ووضع خطط التّعاون والتّنسيق.
6. تعزيز قدرات المنظمات الليبية غير الحكومية في مجال التكنولوجيات الحديثة.
7. العمل مع المنظمات الليبية غير الحكومية للحصول على الصفة الاستشارية بالأمم المتحدة.

* * *

لا سلام
بدون عدالة
No Peace Without Justice

No Peace Without Justice

Rue Ducale 41
B-1000 Brussels
Tel. +32 2 781 08 23
Email:noncepacesenzagiustizia@pec.it